

Distr.: General
19 July 2005
Arabic
Original: English



الدورة الستون

البنود ١٧ و ٥٢ (أ) و ٥٤ و ٥٦ (أ) و ٧٣ و ٧٤ (هـ)
و ١٠٨ و ١٠٩ و ١١٨ و ١١٩ من جدول الأعمال
المؤقت*

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن
الدوليين

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: التجارة
الدولية والتنمية

التنمية المستدامة

العولمة والاعتماد المتبادل

مسائل حقوق الإنسان

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية
التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في
ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تقديم المساعدة
الدولية الطارئة من أجل إحلال السلام والأوضاع
الطبيعية في أفغانستان المنكوبة بالحرب وتعميرها

المراقبة الدولية للمخدرات

التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد

أعضائه والمسائل ذات الصلة

إصلاح الأمم المتحدة: تدابير ومقترحات

* A/60/150.

رسالة مؤرخة ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٥ وموجهة إلى الأمين العام من الممثل
الدائم لكازاخستان لدى الأمم المتحدة.

باسم البعثات الدائمة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة التالية أسماؤها، والأعضاء
أيضا في منظمة شنغهاي للتعاون: جمهورية الصين الشعبية، جمهورية كازاخستان، الجمهورية
القيرغيزية، الاتحاد الروسي، جمهورية طاجيكستان، جمهورية أوزبكستان، أتشرف بأن أحيل
إليكم نص الإعلان الذي اعتمده رؤساء الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون إبان
مؤتمر القمة المعقود في أستانا في ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٥ (انظر المرفق)، وذلك بصفتي ممثلا للبلد
الذي رأس الاجتماع.

وأرجو ممتنا تكميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الستين
للجمعية العامة.

(توقيع) يرجان خ. قاضيخانوف

مرفق الرسالة المؤرخة ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٥ والموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكازاخستان لدى الأمم المتحدة

إعلان صادر عن رؤساء الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون (أستانا، ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٥)

إن رؤساء الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون (المشار إليها لاحقاً باسم المنظمة)، وهي جمهورية الصين الشعبية وجمهورية كازاخستان والجمهورية القيرغيزية والاتحاد الروسي وجمهورية طاجيكستان وجمهورية أوزبكستان، وقد التقوا في أستانا في إطار اجتماع لمجلس رؤساء الدول الأعضاء في المنظمة بالأستانة في ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٥، يعلنون ما يلي:

أولاً

في الفترة التي انقضت منذ الاجتماع الأخير لرؤساء الدول الأعضاء المعقود في طشقند في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، تم تقريباً الانتهاء من إنجاز جميع المهام التي حددت آنئذ لمواصلة تطوير المنظمة وتوطيد دعائمها. واليوم تخطو المنظمة بخطوات راسخة نحو توسيع نطاق التعاون المتعدد الأطراف فيما بين دولها الأعضاء، وهي تتعاون بصورة نشطة مع المنظمات الدولية والبلدان الأخرى.

أما الهيئتان الدائمتان للمنظمة اللتان تمارسان أعمالهما منذ ٢٠٠٤، وهما الأمانة في بيجين والهيكل الإقليمي لمكافحة الإرهاب في طشقند، فهما في سبيلهما إلى أن تصبحا أداتين جماعيتين فعاليتين تكفلان أداء المنظمة لعملها دون انقطاع. وقد تم التنويه بالدور الهام الذي يؤديه الجهاز التنفيذي للهيكل الإقليمي لمكافحة الإرهاب، أي المجلس، وهو الدور الذي يجب الارتقاء به.

واتفق رؤساء الدول الأعضاء على أنه من الضروري لتعزيز فعالية وتنسيق الأعمال التي تقوم بها المنظمة وجميع هيئاتها وآلياتها أن يقوم مجلس المنسقين الوطنيين، في وقت مناسب لاجتماع القمة القادم الذي سيعقد في عام ٢٠٠٦، بإعداد مقترحات تتعلق بتعزيز دور الأمانة وتعديل لقب رئيسها ليصبح الأمين العام للمنظمة.

ونوه رؤساء الدول بأهمية اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في الاجتماع الثاني لأمناء مجالس أمن الدول الأعضاء في المنظمة، الذي عقد في ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ في أستانا.

ولكي يتسنى للهيكل الإقليمي لمكافحة الإرهاب المساهمة في اتفاقية شنغهاي لمحاربة الإرهاب والتزعات الانفصالية والتطرف، اتفق رؤساء الدول الأعضاء على إنشاء مؤسسة الممثلين الدائمين للدول الأعضاء في الهيكل الإقليمي لمكافحة الإرهاب، على أساس نفس المبادئ التي تنظم عمل مؤسسة الممثلين الدائمين للدول في الأمانة.

ورؤساء الدول الأعضاء على ثقة من أن الوثيقة الإطارية المتعلقة بالتعاون بين الدول الأعضاء في المنظمة في محاربة الإرهاب والتزعات الانفصالية والتطرف، التي اعتمدت خلال مؤتمر القمة، ستزيد فعالية هذا التعاون وستضفي مزيداً من الكفاءة والتوجيه على أنشطة الهيكل الإقليمي لمكافحة الإرهاب.

ويعتقد رؤساء الدول أن اجتماع مجلس رؤساء الحكومات (رؤساء الوزراء) المزمع عقده في خريف ٢٠٠٥ في موسكو، سيعطي دفعة حقيقية لتطبيق خطة التدابير الرامية إلى تطبيق برنامج التعاون التجاري والاقتصادي المتعدد الأطراف بين الدول الأعضاء في المنظمة، الذي اعتمد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، ولتنمية التعاون العملي بين الوزارات والإدارات المسؤولة عن الأنشطة الاقتصادية الخارجية وأنشطة التجارة الخارجية والنقل وحماية البيئة وحالات الطوارئ والثقافة والتعليم، بالإضافة إلى اعتماد سياسة عقلانية للمنظمة فيما يتعلق بالشؤون المالية وشؤون الميزانية.

أما مجلس الأعمال التجارية التابع للمنظمة، الذي دخل إنشاؤه مرحلته الأخيرة، فمن شأنه أن يصبح أداة جديدة لتنشيط عمليات التكامل ضمن إطار المنظمة. وسوف تعمد الأطراف إلى تسريع عملية إنشاء الصندوق الإنمائي للمنظمة على أساس المبادئ التي اتفقت عليها. كما اتفقت الأطراف في الوقت نفسه على تدعيم التعاون فيما بين المصارف بهدف توفير الدعم المالي اللازم لتنفيذ مشاريع التعاون الإقليمي.

وفيما نوه رؤساء الدول بالعمل الهام والبناء الذي يقوم به مجلس وزراء الخارجية، فقد شددوا أيضاً على أهمية الكفاءة في تسيير الآلية التي قاموا بإنشائها لإجراء المشاورات بشأن المسائل الدولية. كما اعتبروا أن من الأهمية بمكان أن تقوم المنظمة بتنمية صلاتها الدولية على نحو مدروس وموجه. وينبغي أن يتولى هذه المسائل أساساً مجلس ووزراء الخارجية، أما التنسيق اليومي للصلات التي تقيمها الهيئتان الدائمتان للمنظمة فيجب أن يضطلع به مجلس المنسقين الوطنيين بالتعاون مع مجلس الهيكل الإقليمي لمكافحة الإرهاب.

ويعرب رؤساء الدول عن ثقتهم في أن منح باكستان وإيران (جمهورية - الإسلامية) والهند صفة المراقب لدى المنظمة سيوسع من قدرة المنظمة على إقامة علاقات تعاون متعددة الأطراف وثنائية نافعة من مختلف المجالات.

ومن المؤشرات الهامة على تنامي سلطة المنظمة على الساحة الدولية منحها مركز المراقب في الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ وتوقيع مذكرة تفاهم بين المنظمة وكل من رابطة أمم جنوب شرق آسيا ورابطة الدول المستقلة.

وفي المستقبل القريب، يجب على مجلس المنسقين الوطنيين والأمانة والهيكل الإقليمي لمكافحة الإرهاب وضع نهج مشتركة تمكن المنظمة من تطوير اتصالاتها بالأمانة العامة للأمم المتحدة ولجانها، وتطبيق ما ورد في الوثائق المتعلقة بالتعاون الموقعة مع منظمات دولية أخرى، متوخية في ذلك أكبر قدر من الكفاءة، كما يمكنها من بناء صلات مع الرابطة والمنتديات الإقليمية والبلدان المهتمة، تقوم على المساواة والاحترام المتبادل.

ثانيا

أشار رؤساء الدول على خلفية عملية العولمة المتضاربة إلى أن التعاون المتعدد الأطراف القائم على مبادئ التساوي والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان، ذات السيادة، والتفكير غير القائم على المواجهة، والتحرك المستمر نحو الأخذ بالديمقراطية في العلاقات الدولية، يسهم في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، ودعوا المجتمع الدولي، بغض النظر عن الاختلافات المتعلقة بالإيديولوجية والنظم الاجتماعية، إلى إيجاد مفهوم جديد للأمن يقوم على الثقة المتبادلة والمنفعة المتبادلة والمساواة والتعاون.

إن تنوع الثقافات والحضارات في العالم فيه مصلحة إنسانية مشتركة. ففي عصر يتسم بالتقدم السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من شأن هذا أن يكون حافزا على الاهتمام المتبادل، والتسامح، والتخلي عن النهج والأحكام المتطرفة، وتعزيز الحوار. ويجب أن يكفل تماما لكل شعب الحق في اختيار طريقه الخاص لتحقيق التنمية.

إن رؤساء الدول الأعضاء مقتنعون بأن النظام العالمي الرشيد والعاقل لا بد وأن يقوم على تدعيم علاقات الثقة المتبادلة وحسن الحوار، وعلى إقامة شراكة حقيقية لا ترمي إلى الاحتكار أو التسلط في العلاقات الدولية. وسيصبح مثل هذا النظام أكثر استقرارا وأمنا كلما كان أكثر استنادا إلى سيادة مبادئ ومعايير القانون الدولي، وفي طليعتها ميثاق الأمم المتحدة. وفي ميدان حقوق الإنسان، ينبغي دائما أن تحترم التقاليد التاريخية والسمات الوطنية لكل شعب، والمساواة بين جميع الدول في السيادة، احتراما بالغا.

ويعلم رؤساء الدول الأعضاء عن دعمهم للإصلاحات الرشيدة والضرورية للأمم المتحدة والتي تهدف إلى تعزيز فعالية وسلطة هذه المنظمة. وأكدوا أنه من المهم عند إجراء هذه الإصلاحات أن يجري التقييد بالمبدأ الذي يقضي بتحقيق توافق في الآراء على أوسع

نطاق ممكن، وتلافي فرض أي إطار زمني، أو طرح مقترحات للتصويت عليها وهي ما زالت مثار خلافات كبيرة.

وينطلق رؤساء الدول من فرضية مفادها أن منطقة آسيا والمحيط الهادئ من المقدر لها أن تؤدي دورا هاما في ضمان السلام والتنمية في القرن الحادي والعشرين. كما يعلنون عن معارضتهم لوضع خطوط فاصلة، سواء في المنطقة ككل أو في الأجزاء المكونة لها، وهم يؤمنون بضرورة تسوية أي سوء تفاهم أو منازعات بين الدول بطرق سلمية، أي من خلال التفاوض، وبضرورة ترسيخ جو من الصداقة والتفاهم المتبادل والتعاون والتعامل البناء في هذه المنطقة الحيوية. وتشكل تعزيز هذا المناخ أحد المجالات الرئيسية لنشاط المنظمة.

ويدعم رؤساء الدول الأعضاء الجهود التي تبذلها بلدان آسيا الوسطى للحفاظ على السلام والأمن والاستقرار على أراضيها وفي المنطقة بأكملها، ويرون أن المنظمة ينبغي أن تؤدي دورا نشطا في توطيد الاستقرار وتعزيز التنمية الاقتصادية في آسيا الوسطى.

ثالثا

يؤمن رؤساء الدول بضرورة أن تبذل الدول الأعضاء جهودا مشتركة للتصدي على نحو فعال للتحديات والتهديدات التي تواجه الأمن والاستقرار على الصعيدين الدولي والإقليمي. ويتحتم أن تكون هذه الجهود ذات طابع متعدد التخصصات وأن تسهم على نحو ملموس في توفير حماية موثوقة لأراضي الدول الأعضاء وسكانها وعناصر الحياة الرئيسية فيها ومرافق هياكلها الأساسية من الأثر المدمر للتحديات والتهديدات الجديدة، وأن تسهم كذلك في خلق الظروف اللازمة لتحقيق تنمية مستدامة وللقضاء على الفقر في منطقة المنظمة، وأن تتضمن ما يلي:

- إقامة علاقات تعاون وثيقة بين الهيئات المعنية بالسياسة الخارجية والاقتصاد الخارجي ووكالات إنفاذ القانون ووكالات الاستخبارات والدفاع التابعة للدول الأعضاء؛
- الاستفادة النشطة من آلية الاجتماعات التي تعقدها أمانات مجالس الأمن التابعة للدول الأعضاء؛
- وضع تدابير وآليات فعالة للاستجابة بصورة مشتركة للأوضاع التي تهدد السلام والأمن والاستقرار في المنطقة؛
- الاشتراك في تخطيط أنشطة مكافحة الإرهاب وتنفيذها؛
- التوفيق بين التشريعات الوطنية فيما يتعلق بمسائل الأمن؛

- التعاون في ابتكار تكنولوجيات حديثة واستخدامها في مواجهة التحديات والتهديدات الجديدة؛
- وضع آلية فعالة لتوفير المعلومات من أجل مواجهة التحديات والتهديدات الجديدة؛
- تدريب الأخصائيين في الميادين ذات الصلة.

وستعمل الدول الأعضاء في المنظمة على منع أية محاولات لتدبير أو ارتكاب أية أعمال إرهابية من أراضيها، بما في ذلك الأعمال الموجهة ضد مصالح الدول الأخرى، ولن توفر حق اللجوء السياسي للأفراد المتهمين بارتكاب أنشطة إرهابية وانفصالية ومتطرفة أو المشتبه في ضلوعهم فيها، كما ستقوم بتسليمهم عند تلقيها طلباً بهذا الخصوص من غيرها من الدول الأعضاء في المنظمة يتماشى على نحو صارم مع التشريعات السارية في تلك الدول.

كما ستتخذ التدابير لتحسين وزيادة فعالية العمل الذي يقوم به الهيكل الإقليمي لمكافحة الإرهاب.

ومن الأهمية بمكان أن تبادر المنظمة في إطار الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب الدولي إلى معالجة المشاكل المتعلقة بتصفية أساسه المادي، وذلك في المقام الأول من خلال محاربة الاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخائر والمتفجرات والمخدرات، ومحاربة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، والهجرة غير المشروعة، وتجنيد المرتزقة.

ويتعين إيلاء اهتمام خاص لمنع الإرهابيين من استخدام مكونات أسلحة الدمار الشامل ووسائل إطلاقها، ولجمع المعلومات المتعلقة بالإرهاب.

وثمة حاجة ملحة، في سبيل محاربة تمويل الإرهاب والتزعات الانفصالية والتطرف، بما في ذلك إضفاء الشرعية على الإيرادات والأموال المكتسبة بطريقة غير مشروعة، إلى صياغة نهج ومعايير موحدة داخل المنظمة لمراقبة التحويلات المالية وحركة الأموال التي تنتمي للمنظمات والأفراد المشتبه في ضلوعهم في أنشطة إرهابية، وإلى كفالة مشاركة المنظمة على نحو نشط في الجهود الدولية المبذولة في هذا المجال.

وعملاً بالاتفاق الخاص بالتعاون في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وسلاتفها الكيميائية، المبرم في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، يجب سبيل الأولوية إيلاء الاهتمام لتوسيع نطاق التعاون في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وسلاتفها الكيميائية. والمنظمة على أهبة الاستعداد للمشاركة على نحو نشط في الجهود الدولية الرامية إلى إقامة حزام مناع للمخدرات حول أفغانستان، وفي وضع

وتنفيذ برامج خاصة لتقديم المساعدة لأفغانستان في تحقيق استقرار الوضع الاجتماعي والاقتصادي والإنساني في ذلك البلد.

ونحن ندعم، وسنواصل دعم، الجهود التي يبذلها التحالف الدولي في تنفيذ عمليات مكافحة الإرهاب في أفغانستان. وننوه اليوم بالاتجاه الإيجابي الرامي إلى تحقيق الاستقرار في الوضع السياسي الداخلي لأفغانستان. وقد قام عدد من بلدان المنظمة بإتاحة هياكله الأساسية الأرضية لأغراض الإيواء المؤقت للوحدات العسكرية التابعة لأعضاء التحالف، وفتح أراضيهم وفضاءهم الجوي أمام التحركات العسكرية العابرة من أجل تسهيل عمليات مكافحة الإرهاب.

وفي ضوء إتمام مرحلة العمليات العسكرية النشطة من عملية مكافحة الإرهاب في أفغانستان، ترى الدول الأعضاء في المنظمة أن من الضروري للمشاركين في التحالف المضاد للإرهاب أن يحددوا موعداً لإنهاء استخدامهم المؤقت للهياكل الأساسية المشار إليها أعلاه وإنهاء وجود وحداتهم العسكرية على أراضي بلدان المنظمة.

لقد أصبحت حماية وتطوير الهياكل الأساسية ووسائل النقل ضرورة ملحة أكثر من ذي قبل، نظراً لضرورة اتقاء مختلف أنواع الكوارث التي يتسبب فيها الإنسان والتعامل معها، وهي الكوارث التي أضحت نتائجها بالفعل جزءاً أساسياً من مجموعة التهديدات الجديدة. والدول الأعضاء في المنظمة بصدد وضع مجموعة من الآليات المتعددة الأطراف لرصد وتبادل المعلومات التحليلية المتعلقة بالكوارث المحتمل وقوعها وعواقبها، بالإضافة إلى إيجاد الظروف القانونية والتنظيمية اللازمة للقيام بعمليات إنقاذ مشتركة، بما في ذلك إعداد الموظفين وتدريبهم على استخدام منهجيات موحدة، والنقل السريع للموظفين والمواثمة بين المعدات التقنية. وسوف تسهم المنظمة مساهمة بناءة في الجهود التي يبذلها المجتمع العالمي لمعالجة المسائل الأمنية في البر والبحر والجو والفضاء الخارجي.

وسعياً لزيادة قدرة الدول الأعضاء على محاربة الإرهاب والتزعات الانفصالية والتطرف وغيرها من التحديات والتهديدات، سوف تشاير الدول الأعضاء في المنظمة على توسيع نطاق التعاون في المجال الاقتصادي، مسترشدة في ذلك ببرنامج التعاون التجاري والاقتصادي المتعدد الأطراف وخطة التدابير الرامية إلى تطبيق البرنامج. وستتخذ خطوات عملية في ميدان حماية البيئة والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية.

وثمة حاجة ملحة إلى وضع منهجيات وتوصيات متفق عليها للأخذ بتدابير وقائية، والاضطلاع بأنشطة مناسبة للتوعية العامة بغية التصدي لمحاولات التأثير المدمر على الرأي

العام. وسوف تعمل الدول الأعضاء بنشاط على توسيع نطاق التعاون في إطار المنظمة في مجالات كالتعليم والثقافة والرياضة والسياحة.

وينطلق رؤساء الدول من الإيمان بأن حشد جهودهم في إطار المنظمة بغرض حماية الأمن وتوسيع إمكانات المنظمة لا يضر بمصالح البلدان الأخرى ولا يشكل تحركا نحو تكوين أي كتلة، وهو أمر يتمشى تماما كاملا مع مبدأ الانفتاح الذي تنتهجه المنظمة ومع روح التعاون الدولي الواسع النطاق في مواجهة التحديات والتهديدات الجديدة.

رئيس جمهورية الصين الشعبية

هو جينتاو

رئيس جمهورية كازاخستان

ن. نزارباييف

رئيس الجمهورية القيرغيزية بالنيابة

ك. باكييف

رئيس الاتحاد الروسي

ف. بوتين

رئيس جمهورية طاجيكستان

إ. رحمانوف

رئيس جمهورية أوزبكستان

إ. كريموف